مجلة التطوير العلمي للدراسات والبحوث
Journal of Scientific Development for Studies and Research (JSD)
P- ISSN 2709-1635 E-ISSN 2958-7328

المجلد 4 / العـدد: 16 (2023)، Volume 4, Issue 16
ص 225– 240

الْعَلَّامَةِ الْقَاضِيِّ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ زَاكِنِ بَاحَنَّانِ وكتابه نيل المقصود شرح سنن أبي داود لباب منه، بَابُ: (التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا) (تخريج وتعليق)

[1] محسن فريد عبد الرحمن البيتي*

[1] كلية الآداب، جامعة صنعاء (اليمن)

The judge Ali Bin Mohammad Bin Zaken Bahanan and his book Neil Al-Maqsoud in explanation of Sunan abi Daoud from the chapter of the punishment of the man who on the day of Ramadan on purpose (Transcription and commenting)

[1] Mohsen Farid Abdulrahman Al-Baiti*

[1] https://orcid.org/0009-0009-7659-4865

[1] College of Arts, Sana'a university (Yemen), mohsenalbaiti77@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/08/28 تاريخ القبول: 2023 /09/27 تاريخ النشر: 01 /12/ 2023

ملخص:

هذا البحث يهدف إلى التعرف بالقاضـــي باحنان، وإلى بيان أحكام التغليظ فيمن أفطر عمداً. والمنهج المتبع في البحث هو عزو الآيات القرآنية الواردة إلى ســـورها، وتخريج الأحاديث النبوية الواردة في المخطوط، فما ورد في الصحيحين اكتفي بتخريجه، وما كان خارجهما أضيف إلى ذلك حكم الحديث معتمدًا على أهل الاختصاص في ذلك، وتوثيق الاقتباســات والنقول من مواضــعها، وذكر ذلك في الحاشــية. حيث اقتصــر البحث على مبحثين المبحث الأول التعريف بالقاضـي باحنان وكتابه **نيل المقصـود** والمبحث الثاني تحقيق (**بَابُ: التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا**) من كتاب الصيام من كتاب **نيل المقصـود**. وقد جاء البحث لإبراز علماء المسـلمين عمومًا وعلماء اليمن على وجه الخصـوص، والتعريف بهم وبجهدهم العلمي في خدمَّة السـنة النبوية، وكذلك إبراز آراء العلماء في أحكام التغليظ فيما أفطر عمداً.

وقد خلص البحث إلى نتائج من أبرزها: اهتمام القاضـي باحنان بكتابه نيل المقصـود وإخراجه بحلة قشـيبة رائعة تليق بالعلم الذي تضـمنه، وإن هذا الكتاب مملوء بالمسـائل الفقهية المتنوعة والفوائد المختلفة، فمنها: ذكر الحديث

*المؤلف المرسل.

* **Corresponding author**.

متبوعًا بالترجمة لرجال السـند، وعزو الحديث إلى مظانه، وذكر الألفاظ التي اشـتملت عليها الرواية متبوعة بالعزو، والحكم على الحديث، والتعرض للألفاظ الواردة من الناحية اللغوية، وبيان معاني الألفاظ الغريبة، وسرد آراء الفقهاء حول المسائل الواردة في الحديث، فهي أشبه بموسوعة علميه حديثية فقهية.

كلمات مفتاحية: التغليظ.، أفطر..، باحنان.

Abstract:

This research aims to identify the judge with tenderness, and to explain the rulings of harshness regarding those who deliberately broke their fast. The approach followed in the research is attributing the Qur'anic verses contained to their surahs, and grading the hadiths of the Prophet contained in the manuscript. What was mentioned in the two Sahihs was sufficient for his grading, and what was outside of them was added to that the ruling of the hadith, relying on the specialists in that, and documenting the quotations and narrations from their places, and this was mentioned in footnote.

Where the research was limited to two topics, the first topic is the definition of Al-Qadi Bahnan and his book "Nail Al-Maqsud" and the second topic is an investigation (Chapter: Intensification of what he deliberately broke the fast from the book "Fasting" from the book "Nail Al-Maqsud."

The research came to highlight Muslim scholars in general and Yemeni scholars in particular, and to introduce them and their scientific effort in serving the Sunnah of the Prophet, as well as highlighting the opinions of scholars in the rulings on the harshness of those who intentionally broke their fast.

Keywords: thickening; break the fast; Bahanan.

مقدمة:

الحمد الله الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسان ما لم يعلَّم، والصلاة والسلام على البشير النذير والسراج المنير، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدِّين، وبعد:

فإن السنة النبوية المطهرة هي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، بل هي الموضحة والمبينة والمفسرة والمفصلة لما أُبهم وأُجمل وأُشكل في القرآن الكريم، وعلم الحديث أنف العلوم الشرعية ومفتاحها، ومشكاة الأدلة السمعية ومصباحها، وعمدة المناهج اليقينية ورأسها، ومبنى شرائع الإسلام وأساسها، ومُستند الروايات الفقهية كلها، ومأخذ الفنون الدينية دقها وجلها، وقاعدة جميع العقائد وأصلها، وسماء العبادات وقطب مدارها، فهو العلم الذي تعرف به جوامع الكلم، وتنفجر منه ينابيع الحكم، وتدور عليه رَحى الشرع بالأثر، وهو ملاك كل أمر ونهي، ولولاه لقال من شاء ما شاء.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتحري في المكتبات العامة، والمركز الوطني للمعلومات، ومواقع البحث المختلفة في الإنترنت، تم الحصول على دراسة واحدة ذات صلة بموضوع البحث:

1- دراسة/ أنس بن علي بن زاكن باحنان (2020م)، بعنوان: **(طرفة البيان بسيرة الوالد علي باحنان)**، اليمن، حضرموت، كتاب مطبوع.

سعت هذه الدراسة إلى التعريف بالعلامة علي بن زاكن باحنان.

أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية: تتفق هذه الدراسة مع السابقة في تناولها للتعريف بالعلامة باحنان موضع الدراسة. بينما هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالعلامة باحنان، والتعريف بكتابه **نيل المقصود**، وإبراز جهوده فيه، مع التحقيق لكتاب الصيام من باب التغليظ فيما أفطر عمداً: باب المستحاضةُ تعتكف.

مشكلة وتساؤلات الدراسة:

يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في الآتي:

1. ما الجهود التي بذلها القاضي باحنان في كتابه **نيل المقصود؟**
2. ما هي آراء الفقهاء وفهمهم للنصوص الواردة في أحكام التغليظ فيما أفطر عمداً.

أهمية الموضوع:

تتجلى بعض أهمية البحث وأهم الأسباب التي دعت لاختياره في الآتي:

1- العناية بجهود العلامة باحنان، والتراث اليمني الذي ما يزال قابعًا في المكتبات العامة والخاصة؛ ليعم النفع وتكتمل الفائدة.

2- إخراج جواهر المخطوطات من صدفها وتحقيقها تحقيقًا علميًا؛ لينتفع اللاحقون بالسابقين.

أسباب اختيار الموضوع:

1- التعريف بالعلامة القاضي علي بن زاكن باحنان، ونشر علمه الجليل؛ لتنتفع به الأمة.

2- جهل بعض الناس بأحكام التغليظ فيمن أفطر عمداً؛ لذلك تم العمل على نشرها وشرحها؛ درءًا للجهل عن أنفسنا وأهالينا؛ لتكون أفعالنا موافقة لشرع الله الحكيم.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الآتي:

1. التعريف بالقاضي علي باحنان.
2. تحقيق (**بَابُ: التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا**) من كتاب الصيام من كتاب **نيل المقصود**.

منهج البحث:

لقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي المقارن؛ ليخرج البحث بصورة كاملة أو قريبة من ذلك؛ بحيث تجعله سهلًا وواضحًا وميسرًا لمن يطلع عليه.

منهجية العمل في المخطوط:

1. الاعتناء بضبط نص الكتاب؛ لكي يكون سليمًا من التصحيف والتحريف بعد نسخه نسخًا صحيحًا من المخطوط.
2. الاعتناء بصحة المكتوب وسلامته لغويًا ونحويًا وإملائيًا وضبط ما يُشكل على القارئ قراءته أو يلتبس عليه، بالإضافة إلى الاهتمام بعلامات الترقيم؛ ليستقيم المعنى.

3. عزو الآيات القرآنية الواردة إلى سورها، بذكر اسم السورة ورقم الآية واضعًا الآية بين قوسين هلاليين.
4. توثيق الاقتباسات والنقول من مواضعها، وذكر ذلك في الحاشية.
5. تخريج الأحاديث النبوية الواردة في المخطوط، فما ورد في الصحيحين أكتفي بتخريجه، وما كان خارجهما أضيف إلى ذلك حكم الحديث معتمدًا على أهل الاختصاص في ذلك، مقدمًا حكم الأوائل ثم الذين يلونهم، وعند تخريج الحديث إن كان الحديث من الجوامع والسنن، فتم ذكر اسم الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، وإن كان الحديث من المسانيد أو المعاجم فتم ذكر الجزء والصفحة ورقم الحديث ثم راوي الحديث.

خطة البحث

اشتمل البحث على مبحثين وخاتمة على النحو الآتي:

المبحث الأول: التعريف بالقاضي باحنان، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: نسبه، وكنيته، ومولده.

المطلب الثاني: حياته، ومكانته العلمية.

المطلب الثالث: مؤلفاته، ووفاته.

المطلب الرابع: التعريف بكتاب **نيل المقصود**.

المبحث الثاني: تحقيق (**بَابُ: التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا**) من كتاب الصيام من كتاب **نيل المقصود**:

الخاتمة: وذكرت فيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

فهرس المصادر والمراجع.

المبحث الأول

التعريف بالقاضي باحنان

المطلب الأول: نسبه، وكنيته، ومولده:

هو العلَّامة القدير، والمحدِّث الشهير، المشهود بعلمه وفضله، الفقيه، المحقِّقُ، القاضي الأجلُّ أبو أحمد علي، نَجْلُ العلَّامة الفقيه المؤرخ محمَّد بن علي بن عوض بن سعيد بن زَاكِنُ بن سعيد بن زَاكِنُ بن عمر بن زَاكِنُ بن محمَّد بن

عبد الله بن محمَّد بن حنّان بن أبي بكر بن علي بن الشـيخ عبد الله المعروف بابن شَّمْلَة باحنَّان، ويتصـل نسـبه بالأشعث بن قيس الكِنْدِيّ [1] الصَّحابيّ المشهور [2]. رضي الله عنه ـ [3].

وُلِدَ العلَّامة علي بن محمَّد بن زاكن باحنَّان سنة سبعٍ وثلاثين وثلاث مائة وألف، وقيل: سنة ثمانٍ وثلاثين وثلاث مائة وألف للهجرة، في قرية عِينَات، من قرى وادي حضرموت [4].

المطلب الثاني: حياته ومكانته العلمية:

بعد أن انتقل العلَّامة علي بن محمَّد بن زاكن باحنَّان مع والده العلَّامة محمَّد، إلى صِـيْف في وادي دَوْعَن[5] سـنة (1360هـ) أفاده ذلك كثيرًا؛ إذ مكَّنه ذلك من لقاء الكثير من المشـايخ والعلماء الَّذين كان والده يحرص على لقائهم، منهم: آل العطاس، وآل الحداد، وآل المحضـار، إضـافةً إلى من سـبق له النَّهل من علمهم والاتصـال بهم وصـحبتهم، مثل: العلَّامة الحسـن بن إسماعيل الحامد، والعلَّامة الفاضـل عبد الله بن عمر الشَّـاطريّ، والعلَّامة أحمد بن عمر الشَّـاطريّ، والسيِّد عمر بن محمَّد السَّقاف، والعلَّامة علوي بن عبَّاس المالكيّ، والعلَّامة محمَّد بن سالم بن حفيظ، وغيرهم الكثير.[6].

المطلب الثالث: مؤلفاته ووفاته:

ذكرت المصادر أنّ للمؤلِّف كتبًا كثيرةً في فنونٍ مختلفة منها:

1) نيل المقصود شرح سنن أبي داود (وهو موضوع التَّحقيق والدِّراسة).
2) النُّظم الاقتصاديَّة والعدل الاجتماعي في الإسلام(مطبوع).
3) المشارب الهنيَّة في دلائل تساوي البشريَّة(مخطوط).
4) أنوار المسالك في مذهب الإمام مالك (مخطوط).
5) المنظومة الجامعة لأنوار المسالك في مذهب الإمام مالك (مخطوط).
6) مختصرٌ في الفقه على مذهب الإمام مالك (مخطوط).
7) دروسٌ في الفقه على مذهب الإمام الشَّافعيّ (مخطوط).
8) تشنيف الأسماع في دلائل تحليل الاستماع للحاكي والمذياع (مخطوط).
9) الإعلام في فضيلة خير الأنام، وشرف يومه على الأيَّام (مطبوع).

10) الدُّرُّ النَّضيد في مبادئ علم التَّوحيد (مخطوط).
11) المنح الإلهية في الخطب المنبريَّة (مطبوع).
12) مفاتيح الجنان في مغفرة الرَّحيم الرَّحمن (مخطوط).
13) أسد العرين على إيضاح وبيان المفترين (مخطوط).
14) نجوم الطَّريق في معرفة التَّعليم الحقيق (مطبوع).
15) هديل الأطيار في المنتخب من الأشعار (مخطوط).
16) دروسٌ في تاريخ الإسلام (مخطوط).
17) دروسٌ في النَّحو (مخطوط).
18) دروسٌ في المطالعة (مخطوط).

وفاته:

مرض العلَّامة علي بن محمَّد بن زاكن باحنَّان، وتحت وطأة المرض وتردي حالته الصِّحيَّة، سافر إلى جمهوريَّة مصر العربيَّة؛ لتلقي العلاج، وبعد مرور شهرين له في جمهوريَّة مصر، أي في (1391/12/12هـــ) وافته المنيَّة، وانتقل إلى رحمة ربه تعالى، ودفن في مقبرة السـيِّدة زينب في القاهرة، وأعقب من ذريته خمسـة أولادٍ وسـبع بناتٍ، وذريته هؤلاء موزعون بين قرية عينات، وقرى وادي دَوْعَن، وصِيْف، والمكلَّا [7].

المطلب الرابع: التعريف بكتاب نيل المقصود:

يحوي كتاب نيل المقصـود سـبعة عشـر مجلد ضـم جميع كتب سـنن أبي داود ما عدا أبواب في كتاب الطب لم يتم شـرحها؛ بسـبب الموت وقد نهل المؤلف هذا الكتاب من مصـادر كثيرة متخصـصـة في علوم شـتى وكان له منهج معتمد في هذا الكتاب تمثل بالآتي:

1. أن يعضـد كلَّ حديثٍ بما يقوِّيه من الصَّـحيحين، أو ما على شـرطهما من السُّـنن، والمسـانيد، والمعاجم، متى اطَّلع عليه، أو ذكره أحد الحفَّاظ.
2. أن يعرب عمَّا دلَّ عليه الحديث من الأمور الفقهية، والأحكام الشَّرعيَّة، وغيرها غالبًا.
3. أن يذكر درجة الحديث من الصِّحة، والحسن، والضَّعف، والاختلاف في ذلك.

4. إذا وجد في الحكم خلافًا بين العلماء، شـــرحه وبيَّنه، وبيَّن الرَّاجح في الأقوال، والاهتمام بالمذاهب الأربعة المشهورة، وقد يذكر غيرها أيضًا في المسائل المهمَّة.
5. إذا كان الحكم في مسائل الحديث مؤيدًا بدليلٍ قرآني، أو حديث نبويّ آخر، أَوْضَح ممَّا أخرجه أبو داود، ولم يتعرض لذكره، يذكره المؤلِّف تأكيدًا له، وتطمينًا لقلوب المؤمنين.
6. أن يذكر بعض تراجم الرُّواة، مبيِّنًا ما جاء فيهم من تعديلٍ وجرحٍ، واختلافٍ فيهما، ومن كان منهم من رجال الصَّحيحين أو أحدهما.
7. إذا كان الحديث مخرَّجًا عند غير المصنِّف، فإنَّه يعزوه إلى من أخرجه.

أجمع مترجمو العلَّامة القاضي المحدِّث علي بن محمَّد بن زاكن باحنَّان وجامعو أخباره وآثاره بأنَّ له كتابًا يعرف بنيل المقصود شرح سنن أبي داود، ودلَّ على ذلك أيضًا شهادة نجل المؤلِّف الأستاذ الفاضل أنس بن علي بن زاكن باحنَّان والذي كان المخطوط بحوزته، وممّا يزيدنا يقينًا ذكر اسم المؤلِّف على أول كل جزءٍ من المخطوط الأصل.

فجميع ما تقدم يدلُّ على أنَّ كتاب نيل المقصود شرح سنن أبي داود، هو للعلَّامة القاضي المحدِّث علي بن محمَّد بن زاكن باحنَّان، دون شكٍّ أو ريبٍ [8]. ثم لم نجد أحد نسبه إلى غيره؛ فصارت نسبته إليه ملازمة له ملازمة الظل للجسد.

لما كان علم الحديث أشرف العلوم الشرعية وأنفعها، وهو أساس الأحكام التكليفية ومرجعها؛ تيسر للقاضي باحنان شرح سنن أبي داود؛ ليتوصل به المسلمين إلى معرفة غوامض الحديث، ويستبين لهم به مناهج الاستدلال والتحديث، وقد بذل قصار جهده في إبرازه وجعله إن شاء الله شرح وافيًا لطالب العلم، ومرجعًا كافيًا بينًا وشرحًا فيه أمهات الأسانيد.

المبحث الثاني

النص المحقق (باب: بَابُ: التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا) من كتاب الصيام من كتاب نيل المقصود

بَابُ: التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا:

– حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ ابْنِ مُطَوِّسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ: عَنْ أَبِي الْمُطَوِّسِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ فِي غَيْرِ رُخْصَةٍ رَخَّصَهَا اللَّهُ لَهُ لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ».

– حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ ابْنِ الْمُطَوِّسِ، قَالَ: فَلَقِيتُ ابْنَ الْمُطَوِّسِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ كَثِيرٍ، وَسُلَيْمَانَ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَاخْتُلِفَ عَلَى سُفْيَانَ، وَشُعْبَةَ، عَنْهُمَا ابْنُ الْمُطَوِّسِ، وَأَبُو الْمُطَوِّسِ».

بَابُ التَّغْلِيظِ فِي مَنْ أَفْطَرَ عَمْدًا:

قال الإمام حدثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ الخ وقال حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ الخ

الإسناد:

أنَّ فيهما ابن المطوس، ويقال أبو المطوس، قال البخاري: اسمه يزيد بن المطوس[9]، وقال أبو حاتم: لا يسمى[10] وقال أحمد والبخاري: لا يُعرف بغير هذا الحديث[11]، وقال ابن المعين: أبو المطوس عبد الله أراه كوفيا ثقة[12]، وقال ابن حبان: يروي عن أبيه مالا يتابع عليه لا يجوز الإحتجاج بإفراده[13]، وفيه أبو المطَوِّس بفتح الطاء المهملة وكسر الواو المشددة ولم ينسبه أحد، قال في التقريب: مجهول من الرابعة[14]، وذكره ابن حبان في الثقات[15].

الحديث:

أخرجه: أحمد وأصحاب السُّنن[16] والدارمي وابن خزيمة وصححه، والدارقطني وأخرجه البخاري تعليقاً، زاد الترمذي: ((**لَمْ يقضِ عنْهُ صومُ الدَّهرِ وإنْ صَامَهُ**))[17]، وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا ولفظه: ((مَنْ أَفْطر يوماً من رمضان متعمداً من غيرِ سبيل، خَرَجَ مِنْ حَسَناته كيوم ولدته أمه)) رواه ابن عدي[18]، وعن أنس عند الداقطني مرفوعا نحوه وفيه: ((**كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا**))، وهما ضعيفان لا يصح الاحتجاج بهما[19]، أما حديث أبي هريرة فقد ضعفه جماعة من العلماء[20]، وقال الترمذي: لا نعرفه إلا من هذا الوجه[21]، وقال أبو الحسن علي بن خلف القرطبي: هو حديث ضعيف لا يحتج بمثله[22]، وقد صحَّت الكفارة بأسانيد صحاح ولا تعارض بمثل هذا الحديث[23]، وقال في الفتح: اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَحَصَلَتْ فِيهِ

ثَلَاثُ عِلَلٍ الِاضْـطِرَابُ وَالْجَهْلُ بِحَالِ أَبِي الْمُطَوَّسِ وَالشَّـكُّ فِي سَمَاعِ أَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ تَخْتَصُّ بطريقة الْبُخَارِيِّ فِي اشْتِرَاط اللِّقَاء وَذكر بن حَزْمٍ مِنْ طَرِيقِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِثْلَهُ[24]اهـ. وقال في الفيض: وقال الدميري: الحديث ضـعيف، وأن علَّقه البخاري، وممن جزم بضـعفه البغوي، وقال الذهبي في الكبائر: هذا لم يثبت[25].

فقه الحديث:

قوله: ((لَمْ يَقْضِ عَنْهُ صِـيَامُ الدَّهْرِ)) قال في الفيض: هو مبالغة[26]، ولهذا أكَّده بقوله: ((**وإِنْ صَـامَهُ**)): أي الدَّهر، ولم يفطر فيه، وبذل جهده وطاقته، أو هو مؤول: بأنَّ القضـاء لا يقوم مقام الأداء، وإنْ صـام عِوَضَ اليوم دهراً؛ لأن الإثم لا يسقط بالقضاء، وإن سقط به الصوم ؛ولأن القضاء لا يساوي الأداء في الإكمال، فقوله: ((لَمْ يقضـه عَنْهُ صِيَامُ الدَّهْرِ)): أي في الوصـف الخاص به، وهو الكمال، وإنْ كان يقض عنه وصـفه العام المنْحط عن كمال الأداء، قال ابن المنير: هذا هو الأليق بمعنى الحديث، ولا يحمل على نفي القضاء بالكلية، إذ لا تعهد عبادة واجبة مؤقتة لا تقبل القضاء[27] اهـ. قال الحافظ في الفتح: ولا يخفى تكلُّفه[28]: يعني كلام ابن المنير، قلت: ولا تكلف فيه فهو أولى من إلغاء الحديث كلياً.

أما حكم المسـألة: فقد ذهب الجمهور، ومنهم أئمة المذاهب الأربعة: أنْ من أفطر بغير الجماع في نهار رمضـان عدواناً قضى يوما بدله، وأمسك بقية نهاره، وكفاه وبرئت ذمته منه، وعن ربيعة: يلزمه أن يصوم اثني عشر يوماً، وقال ابن المسيب: يلزمه صوم ثلاثين يوما، وقال النخعي: يلزمه صوم ثلاثة آلاف يوم ولا حجة لهم على ذلك، وقال علي وابن مسعود: لايقضيه صوم الدهر[29]، وذكر ابن حزم بإسناد فيه انقطاع ومثله عن أبي بكر فيما أوصى به عمر ابن الخطاب[30].

الخاتمة:

الحمد لله حمدًا كثيرًا، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين. وفي ختام البحث تعرض الباحث إلى أهم النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

أولًا . أهم النتائج:

1. للقاضي باحنان جهد كبير في خدمة السنة النبوية؛ حيث زود المكتبة الإسلامية بكتاب قيم يعتبر من ضمن شروح سنن أبي داود.

2. يمثل كتاب نيل المقصـــود مرجع مهم لمن أراد أن يعرف كل ما يتعلق بالحديث من حيث رجال الســـند ودرجة الحديث وبيان غريب الألفاظ والأحكام الواردة فيه.
3. تبين للباحث دقة القاضي باحنان عند تخريجه للأحاديث وجمع طرقها وعزوها إلى مظانها.
4. يورد القاضي باحنان اختلاف علماء الجرح والتعديل في راوي الحديث، ولكنه عقب المناقشة يعتمد على قول ابن حجر في التقريب كونه جمع أقوال من سبقه من أهل الفن ومن الراوي القول الفصل.
5. اســتخدم القاضــي باحنان الاختصــارات الحديثية المشــهورة عند علماء الفن، وقد يخالفها فيذكر اللفظ كاملا وهذه المنهجية لم أجده أفصح عنها في مقدمته.

ثانيًا. التوصيات:

يوصي الباحث بما يأتي:

1. الاهتمام بعلم الحديث؛ كونه المصدر الثاني للتشريع.
2. نهيب بالباحثين والمختصــين بتحقيق التراث العلمي اليمني إلى أن يعملوا على دراســة وتحقيق هذا الموروث الغني بالفوائد والدرر الثمينة والنفيسة.

وفي الختام: أرجو أن أكون قد وفقت في عرض مسائل هذا البحث بالشكل الصحيح، والله سبحانه أسأل أن يوفقني لما يحبه ويرضاه، وأن يسدد خطاي هو حسبي ونعم الوكيل.

فهرس المصادر والمراجع:

1. ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، (1409هـ).
2. ابن المنذر، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: 319هـ)، الإشراف على مذاهب العلماء، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة، ط1، (1425هـ).
3. ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي (ت: 354هـــ)، الثقات، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، (1973م).

4. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلى معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1415هـ).
5. ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت: 852هـ)، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، (1326هـ).
6. ابن حنبل، أبو عبدالله، أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (2001م).
7. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري (ت: 46هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط1، (1412هـ).
8. ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر (ت: 571هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، (د. ط)، (1415هـ).
9. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت:273هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط1، (1430هـ-2009م).
10. أبو داود، سليمان بن شعيب بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت275هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل، دار الرسالة العالمية، بيروت، ط1، (1430هـ-2009م).
11. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت: 430هـ)، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، ط1، (1419هـ).
12. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، بيروت، ط1، (1422هـ).
13. الترمذي، محمد بن عيسى (ت: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، (1395هـ- 1975م).

14. التميمي، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي ابن أبي حاتم (ت:327هـ)، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط1، (1952م).
15. الحجري، محمد بن أحمد، مجموع بلدان اليمن وقبائلها، دار الحكمة اليمانية، اليمن، (1996م).
16. الحموي، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت: 626هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، (1995م).
17. الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي (ت:388)، معالم السنن، المطبعة العلمية، حلب، ط1، (1938م).
18. الديلمي، شيرويه بن شهردار الهمداني (ت: 509هـ)، الفردوس بمأثور الخطاب، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1406هـ- 1986م).
19. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تاريخ الإسلام، تحقيق: عمر التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، (1413هـ).
20. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1405هـ).
21. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين (ت: 771هـ) طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، مصر، ط2، (1413هـ).
22. السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت: 902هـ)، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
23. السقاف، عبد الرحمن بن عبيد الله (ت: 1375هـ)، إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، تحقيق: محمد باذيب ومحمد الخطيب، دار المنهاج، بيروت، ط1، (1425هـ).
24. الشاطري، محمد بن أحمد بن عمر، أدوار التاريخ الحضرميّ، مكتبة الإرشاد، جدة، ط1، (1983هـ).
25. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت: 1250هـ)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

26. المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف جمال الدين الكلبي المزي (ت: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال، مؤسسة الرسالة، بيروت، (1980م).

27. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو الحسن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط)، (د. ت).

28. النسائي، أبو عبد الرحمن، أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، (1421هـ).

29. الهيثمي، نور الدين علي (ت: 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، (1414هـ، 1994م).

30. باحنان، أنس بن علي بن زاكن باحنان الحضرمي، طرفة البيان بسيرة الوالد علي بن زاكن باحنان، دار باحنان اليمن، ط1، (1441هـ-2020م).

31. باحنان، محمد بن علي باحنان الحضرمي، جواهر تاريخ الأحقاف، دار المنهاج للنشر والتوزيع، السعودية، ط1، (1420هـ-2008م).

* المؤلف المرسل.

* **Corresponding author**.

(1) الكِنْديُّ: نسبة إلى كِنْدة، بكسر الكاف، وسكون النُّون، وهي بلدة من أرض حضرموت، والكِنْديُّ قبيلةٌ من قبائل اليمن المشهورة من ولد كِنْدة، وقد وفد على النبيّ ـ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم ـ ثمانون راكبًا من قبيلة كندة، وقيل ستون، وقيل سبعون، فيهم الاشعث بن قيس، وكان وجيهًا مطاعًا في قومه، وأعلنوا إسلامهم. ينظر: مجموع بلدان اليمن وقبائلها، للحجري (666/2).

(2) الأشعث بن قيس بن معدي كرب بن معاوية الكندي، أبو محمد، له صحبة، قال ابن سعد: وفد على النبي ـ صلى الله عليه وآله وسلم ـ بسبعين رجلا من كندة، وكان اسمه معد يكرب ولقب الأشعث؛ لشعث رأسه، توفي سنة (41هـ). ينظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر (1 /359).

(3) ينظر: جواهر تاريخ الأحقاف، لباحنان (ص 19).

(4)عينات: هي قرية من أشهر قرى حضرموت، وتقع من النَّاحية الشَّرقيَّة من مدينة تريم، تبعد عنها حوالي 16 كيلو متر، ويحدها من النَّاحية الغربيَّة: باعطير والقوز، ومن النَّاحية الشَّرقيَّة: جبال حراد وباكرمان، ومن النَّاحية الشَّماليَّة: بلدة قسم والواسطة، ومن النَّاحية الجنوبيَّة: جبل المرفد وجبال أخرى. ينظر: إدام القوت في ذكر بلدان حضرموت، للسقاف (ص 975)؛ عينات ماضيها وحاضرها، لابن سلم (ص 21 –22).

(5)دوعن: هو من أودية حضرموت الرّئيسيّة، ويشكّل مديريّة كبيرة، ذات مساحة واسعة، وعدد كبير من السّكّان، وهو وادٍ عريق وجميل، وموقعه أعلى وادي حضرموت، تمتدّ على جانبيه صفوفٌ طويلةٌ من القرى، تتربّع وسطها وعلى امتداد الوادي غابات من النّخيل. ينظر: معجم البلدان، للحموي (ص 2–484).

(6) ينظر: طرفة البيان بسيرة الوالد عليّ باحنَّان، لأنس باحنان(ص 59–60).

(7) ينظر: طرفة البيان بسيرة الوالد عليّ باحنَّان، لأنس باحنان(ص/ 59–60).

(8) المرجع السابق.

(9)المزي، تهذيب الكمال:(300/34).

(10)ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (448/9).

(11)ابن حجر، تهذيب التهذيب (238/12)

(12)المزي، تهذيب الكمال (300/34).

(13) ابن حبان، المجروحين (157/3).

(14)التقريب، ابن حجر (535/1).

(15) ابن حبان، الثقات (465/5)

(16) البخاري في صحيحه، (32/3) ، ومسلم في صحيحه حديث رقم (81) ، (781/2) ،والترمذي في جامعه حديث رقم (723) ، (92/3) و ابن ماجة في سننه، حديث رقم (1672) ، (535/1) ، والنسائي في السنن الكبرى، حديث رقم (3279) ، (224/2).

(17) أحمد في مسنده، حديث رقم (10080) ، (101/16) والدارمي في سننه حديث رقم (1071/2) ، وابن خزيمة في صحيحه) ، حديث رقم (198) ، (955/2) ، والدارقطني في سننه حديث رقم (2310) ، (168/3) ، والبخاري في صحيحه (32/3) ، والترمذي في جامعه حديث رقم (723) ، (92/3).

(18) ابن عدي في الكامل (382/7).

(19) الدارقطني في سننه حديث رقم (28) ، (211/2) قال الدارقطني عقبه : هذا إسناد غير ثابت مندل ضعيف ومن دون أنس ضعيف أيضا، وكذلك ضعفه ابن عدي في الكامل (382/7).

(20)وقال البخاري – كما في "العلل الكبير" للترمذي (116/1) – : « أبو المطوّس اسمه يزيد بن المطوّس، وتفرد بهذا الحديث، ولا أعرف له غير هذا، ولا أدري أسمع أبوه من أبي هريرة أم لا؟ ». وقال أحمد: «لا أعرفه، ولا أعرف حديثه من غيره». اهـ. من "تهذيب التهذيب" (238/12). وقال ابن خزيمة: «إِنْ صَحَّ الْخَبَر، فَإِنِّي لَا أَعْرِفُ ابْنَ الْمُطَوِّسِ وَلَا أَبَاهُ» ينظر: صحيح ابن خزيمة (954/2). وقال ابن حجر في "فتح الباري" (161/4): «وَاخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ اخْتِلَافًا كَثِيرًا فَحَصَلَتْ

فِيهِ ثَلَاثُ عِلَلٍ الِاضْطِرَابُ وَالْجَهْلُ بِحَالِ أَبِي الْمُطَوَّسِ وَالشَّكُّ فِي سَمَاعِ أَبِيهِ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَهَذِهِ الثَّالِثَةُ تَخْتَصُّ بطريقة البُخَارِيِّ فِي اشْتِرَاطِ اللِّقَاءِ»، وانظر "العلل" للدارقطني (1562)، و"المجروحين" لابن حبان (157/3).

([21]) ينظر: الترمذي في جامعه (92/3).

([22]) ابن بطال شرح صحيح البخاري (70/4).

([23]) كما في صحيح مسلم عن أبي هريرة حديث رقم (84) ، (782/2).

([24]) ابن حجر، فتح الباري (161/4).

([25]) المناوي، فيض القدير (77/6).

([26]) المناوي، فيض القدير (77/6).

(27)المناوي، فيض القدير (77/6)

(27) ابن حجر، فتح الباري (161/4).

(28) ابن حجر، فتح الباري (276/2).

(29) النووي، المجموع (329/6).

(30) ابن حزم، المحلى (183/6).